دفاتر السياسة والقانون المجلد: 18 / العدد: 01 (2026) ص ص: 312- 324

دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في نزاهة العملية الانتخابية: دراسة حالة الانتخابات الرئاسية في الجزائرلعامي 2019 و 2024

The Role of the Independent National Electoral Authority in Safeguarding the Integrity of the Electoral Process: A Case Study of the Algerian Presidential Elections (2019–2024)

أد/ مصطفى بلعور
أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر
bmustapha16@gmail.com

تاريخ الإرسال:11/04 / 2025* تاريخ القبول2025/12/19* تاريخ النشر: 20 01 /2026

الملخص:

تحرص النظم السياسية المعاصرة على تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة التي تحظى بقبول و اجماع المتنافسين من مرشحي الأحزاب السياسية و حتى من المرشحين المستقلين بغرض تفادي تشويه العملية الانتخابية.

يعتبر وجود الهيئات المستقلة المكلفة بتنظيم و مراقبة العملية الانتخابية شرطا جوهريا لنجاحها، لنظرا لما توفره من مصداقية لنتائجها، و هو ما يساهم في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، باعتبار أن الانتخابات تمثل آلية للتداول السلمي للسلطة في مختلف النظم السياسية.

الكلمات المفتاحية: إصلاح النظام الانتخابي – نزاهة العملية الانتخابية – السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات - الانتخابات الرئاسية – قانون الانتخابات.

Abstract:

Contemporary political systems place considerable emphasis on the conduct of transparent and credible elections that command legitimacy and broad acceptance among competing candidates, whether affiliated with political parties or contesting as independents, in order to avert any erosion of trust in the electoral process.

The establishment of autonomous institutions mandated with the administration and oversight of elections constitutes a pivotal prerequisite for their credibility, as such bodies endow electoral outcomes with institutional legitimacy. This, in turn, facilitates the consolidation of democratic governance, given that elections serve as a principal mechanism for the orderly and peaceful transfer of authority within diverse political frameworks.

Keywords: Electoral system reform – Electoral integrity – Independent National Electoral Authority – Presidential elections – Electoral legislation.

مقدمة

تعتبر الانتخابات الحرة و النزيهة من مؤشرات التحول الديمقراطي، لذلك تحرص الديمقراطيات الصاعدة و العريقة على نزاهة الانتخابات التي من شأنها أن تفرز ممثلين حقيقين لأفراد المجتمع ، و حتى البرامج التي وقع عليها اختيار الناخبين، بيد أن نزاهة العملية الانتخابية تتطلب توفر مجموعة من الشروط و الآليات، مثل وجود لجان و هيئات مستقلة تشرف على تنظيم الانتخابات و مراقبتها من بدايتها إلى نهايتها، و إبعاد الإدارة من التدخل لصالح مرشحي السلطة.

تمثل اللجنة أو الهيئة المستقلة المكلفة بتنظيم و مراقبة الانتخابات شرطا جوهريا لنجاح العملية الانتخابية لما توفره من مصداقية للعملية الانتخابية فتحظى العملية بالقبول والاجماع من قبل جميع المتنافسين، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

في سياق الحراك الشعبي السلمي الذي شهدته الجزائر منذ 22 فبراير 2019، رفضا للعهدة الرئاسية الخامسة دخلت البلاد مرحلة تحول سياسي و اجتماعي نتيجة الحراك ، و كذا الفراغ الدستوري بسبب عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد تحت ضغط الحراك الشعبي المطالب بتمثيل حقيقي للشعب، و رفضا لدور وزارة الداخلية في تنظيم الانتخابات ، تم تأسيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ضمن هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية: هل الآليات التنظيمية و الرقابية الممنوحة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كافية لنزاهة العملية الانتخابية ؟ و ما مدى انعكاس ذلك على الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي جرت عامي 2019 و 2024 ؟

تكون الإجابة عن الإشكالية من خلال النقاط التالية:

1- السياق الداخلي للانتخابات الرئاسية الجزائرية

2-النظام الانتخابي في الجزائر

2-1-النظام الانتخابي في فترة التعددية

2-2- تنظيم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و صلاحياتها:

3- قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعامي 19 20 و2024.

.

1- السياق الداخلي للانتخابات الرئاسية الجزائرية:

مع تطور الأوضاع السياسية في الجزائر منذ 2019 أصبحت مطالب الحراك الشعبي رحيل الطبقة السياسية الحاكمة برمتها، أو ما عرف بالقوى غير الدستورية التي كانت تدير السلطة في الجزائر منذ مرض الرئيس السابق "بوتفليقة" عن طريق تحالف تلك الطبقة السياسية مع رجال المال الفاسد ، الذين عملوا على مضاعفة ثروات عائلاتهم، و نهب ثروات البلاد.

رافقت قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي مطالب الحراك الشعبي، و تم سحب تنظيم الانتخابات من وزارة الداخلية، و تعويضها بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تمّ تأسيسها لأول مرة في الجزائر يوم 2019/09/14، طبقا للقانون العضوي رقم 07/19 المؤرخ في 2019/09/14 المتعلق السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

شهدت الجزائر مع نهاية عام 2018 و مطلع 2019 تحولات سياسية و اجتماعية مهمة على وقع إعلان ترشيح الرئيس" بوتفليقة" لولاية رئاسية خامسة عقب جدل سياسي داخلي طويل، امتد منذ إعلان مرضه في 2013 و الشكوك حول قدراته على إدارة الشؤون الداخلية و الخارجية للدولة الجزائرية ، علاوة على الخلاف العلني بين رئاسة الجمهورية و المؤسسة العسكرية حول التغييرات الهيكلية التي مست جهاز الاستخبارات[1]، خاصة بعد رفض هذا الأخير ترشيح "بوتفليقة" لولاية رئاسية رابعة في 2014.

يمكن اجمال العوامل السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية التي أدت إلى انتفاضة الشعب الجزائري في 22 فبراير 2019 ، و نظمت في سياقها الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 في النقاط التالية:

- تآكل الشرعية الثورية للنظام الحاكم ، و عجزه عن التكيّف مع الظروف الداخلية المستجدة من جهة، و عدم قدرته على تجديد نخبه الحاكمة، مما خلق هوة بين تلك النخبة و المجتمع الجزائري الشاب، كما أن العلاقات الزبونية التي نشأت و تطورت داخل النظام السياسي، و في مختلف إداراته أدت إلى إضعافه.

- أدى غياب الرئيس السابق "بوتفليقة" عن المشهد السياسي منذ 2013 و لمدة 07 سنوات ، و عدم مخاطبته للشعب الذي يمثل فيه الشباب أكثر من 70في المئة إلى سيطرة قوى غير دستورية على مفاصل السلطة، متحالفة مع رجال المال ، و بغطاء سياسي من أحزاب التحالف الرئاسي المعروفة، وهي" حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، تجمع أمل الجزائر، الحركة الشعبية الجزائرية و غيرها....." و التي دعمت سياسيا ترشيح رئيس عاجز عن أداء وظائفه الدستورية.

- إعلان المجموعة المحيطة برئيس الجمهورية عن طريق مدير حملته الوزير الأول "عبد المالك سلال" عن ترشيح "بوتفليقة" لعهدة رئاسية خامسة، ما أدى إلى حراك شعبي كبير رافضا لها، حيث خرجت مظاهرات مليونية يوم الجمعة 22 فبراير 2019 حاملة شعارات واحدة على مستوى التراب الوطني رفضا للعهدة الخامسة ، كما انتفض الطلبة الجزائريون ضدها.

- دور وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للحراك الشعبي السلمي ،حيث تداولت الوسائط مثل "الفايسبوك و اليوتوب" دعوات للخروج في مظاهرات ضد النظام الحاكم يوم 22 فبراير ، رفضا للعهدة الخامسة للرئيس، و قد اتسمت تلك المظاهرات بالسلمية و الحضارية التي أبهرت العالم، و هو ما يعبّر عن ذكاء اجتماعي للشعب الجزائري.

- ارتبطت السيطرة السياسية بتحالف القوى السياسية غير الدستورية مع رجال المال الفاسد، خدمة لمصالحهم المالية و الاقتصادية العائلية[2].

- رغمتحقيق الجزائر إيرادات بأكثر من 1000 مليار دولار ما بين عامي 2000 و 2014، بفضل الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية آنذاك، إلاّ أن تلك السيولة الضخمة لم تتجسد في مشاريع تنموية

1-شهدت المؤسسة العسكريةتغييرات هيكلية .عقب إنهاء مهام رئيس "دائرة الاستعلامات والأمن" توفيق مدين" يوم 2015/09/10 بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في جانفي 2016 تم استحداث هيكل جديد أطلق عليه "مديريةالمصالح الأمنية، تابع لرئاسة الجمهوريةبديلا عن دائرة الاستعلامات و الأمن.

2-مثل رئيس منتدى المؤسسات السابق "علي حداد" ، الوزيرين الأولين السابقين "عبد المالك سلال" ، و "أحمد أويحي"، عائلة "عبد الغني الهامل" المدير السابق للأمن الوطني، عائلة " كونيناف"، عائلة "طحكوت"، و وزير الصناعة الهارب "شوارب عبد السلام"..... و غيرهم من الوزراء السابقين في عهد "بوتفليقة"، المسجونين و المتابعين من طرف القضاء الجزائري بتهم تتعلق بالفساد الإداري و السياسي و بنهب المال العام.

واضحة، بل كلفت بعض المشاريع أكثر من قيمتها الحقيقية مثل "طريق السيار شرق/غرب" نتيجة استشراء الفساد.[3]

كما أن الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، منذ 2014 أفقدت السلطة آليات الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي، بفعل تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.[4]

- تصميمالقوى غير الدستوريةعلى ترشيح الرئيس رغم تدهور حالته الصحية و نقله للعلاج بالخارج بمستشفى "جنيف بسويسرا " يوم الأحد 24 فبراير 2019 ، ما أدى إلى تجدد المظاهرات السلمية الضخمة عبر كامل ولايات القطر الجزائري يوم 01 مارس 2019 مجددة رفضها للعهدة الخامسة.

.

في نفس اليوم أعلنت القوى غير الدستورية باسم رئيس الجمهورية عزمه القيام بجملة من الإصلاحات السياسية في حال فوزه في الانتخابات منها:[5]

- تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة.
- تشكيل هيئة مستقلة لتنظيم و مراقبة الانتخابات.
- تنظيم ندوة وطنية موّسعة بعد الانتخابات.

- بقي المشهد السياسي الجزائري مثقلا بالتطورات و المفاجآت، خاصة بعد تعيين وزير الداخلية "نو الدين بدوي" وزيرا أولا خلفا "لأحمد أويحي" و "رمطان لعمامرة" نائبا له، بالرغم من عدم وجود هذا المنصب في الدستور، كما حاولت السلطة الاستعانة بالدبلوماسي الجزائري "الأخضر الإبراهيمي" للحوار مع المتظاهرين ،لكن الحراك الشعبي رفض وعود السلطة السالفة الذكر ، و اعتبرها مناورة من نظام فاقد للشرعية. لعل من الدلالات الرمزية على ذلك إسقاط صورة رئيس الجمهورية بولاية خنشلة، و مسيرات 08 مارس 2019 بمشاركة كل الجزائريين في اليوم العالمي للمرأة، و التي رفض فيها المتظاهرون تمديد العهدة الرابعة للرئيس ،بل طالبوا بالتغيير و برحيل النظام الحاكم.[6]

- على صعيد أحزاب التحالف الرئاسي لاحظنا من جهة استقالة الكثير من قيادات حزب جبهة التحرير الوطني من مراكز القرار ، و من جهة ثانية إدلاء السيد "صديق شهاب" الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني

---

[3]- تشير بعض المصادر الاقتصادية الجزائرية بأن طريق السيار شرق/غرب كلف أكثر من 11 مليار دولار، وتصاعدت قيمة الرشاوى فيه إلى مبالغ خيالية.

[4]- اتجهت السلطة - منذ تعديل قانون النقد و الصرف رقم 17/ 10 المؤرخ في 2017/10/11- إلى التمويل غير التقليدي، حيث صرح وزير المالية السابق "عبد الرحمان راوية" بأن كمية النقود التي طبعها البنك المركزي الجزائري قدرت: ب570 مليار دج عام 2017 و 1815 مليار دج عام 2018 و 580 مليار دج عام 2019. تفاصيل أكثر أنظر، مقال بعنوان "هذه قيمة الأموال التي طبعها بنك الجزائر"، الشروق اليومي، يوم 2018/03/04

[5]- ظلت القوى غير الدستورية تكتب رسائل عن طريق موظف مكلف بها على مستوى رئاسة الجمهورية، و كانت في كل مرة تنسبها إلى الرئيس "بوتفليقة المريض" أصلا.

[6]- تم استحداث وظيفة نائب الوزير الأول،و تعيين "رمطانلعمامرة" فيه، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95/19 المؤرخ في11 مارس 2019،. تمّ إلغاء هذا المنصب يوم 2019/03/31، تحت ضغط الحراك الشعبي الذي رفض حكومة "نور الدين بدوي" ،(الجريدة الرسمية، العدد 15 ،يوم،2016/03/11)، ص 12.

الديمقراطي بتصريح وصف بالخطير و الذي قال فيه: "بأن الجزائر أديرت خلال السنوات الأخيرة من قبل ما سماها قوى غير مهيكلة و غير دستورية داعيا إلى تطهير الساحة السياسية"[7]

- ظلت المؤسسة العسكرية تراقب الوضع السياسي في الجزائر عن كثب، خاصة أنه لا يوجد مركز قرار للزج بها في صراع مع المتظاهرين السلميين، و قد بقيت في موقف محايد من السلطة و من الحراك الشعبي إلى غاية 15مارس 2019 ، حيث أعلن قائد أركان الجيش الوطني الشعبي السابق "أحمد قايد صالح" عن ضرورة تطبيق المادة (102) من دستور 2016،[8] التي تنص على حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب المانع المتمثل في مرض الرئيس، و بعد اجتماع المجلس الدستوري وجوبا، تحث ضغط الشارع الجزائري، تمّ إثبات الشغور النهائي للرئاسة ، طبقا لتصريح المجلس المؤرخ في 2019/04/03.

بعد أن تولى رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح" رئاسة الدولة بصفة مؤقتة وفقا لنص المادة(102)من الدستور، أعلن يوم 09 أفريل سنة 2019 عن إجراءات الانتخابات الرئاسية يوم 04 جويلية 2019، لكن التطورات السياسة و الاجتماعية للبلاد من جهة، و رفض الحراك الشعبي من جهة ثانية تنظيم تلك الانتخابات في ظل حكومة الوزير الأول "نور الدين بدوي" و المتهم بتزوير الانتخابات السابقة بحكم أنه كان وزيرا للداخلية في الحكومات السابقة ،و كذا عدم توفر شروط تنظيمها، ما أدى إلى تأجيلها.

عقب جولة من الحوار الوطني الذي قادته لجنة الحوار الوطني برئاسة السيد "كريم يونس" مع جزء من المعارضة ، و مع العديد من الأحزاب السياسية، و الشخصيات الوطنية لإيجاد مخرج للأزمة السياسية للبلاد، تمّ الاتفاق على تعديل قانون الانتخابات و إبعاد وزارة الداخلية من عملية تنظيم الانتخابات لضمان نزاهتها، و تعويضها بهيئة وطنية مستقلة، و بصدور المرسوم الرئاسي رقم 266/19 المؤرخ في 02أكتوبر 2019 ، تمّ تنصيب أعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و رئيسها.[9]

2-النظام الانتخابي في الجزائر

2-1- النظام الانتخابي في فترة التعددية السياسية

صدرت في الجزائر عدة قوانين منظمة للعملية السياسية منذ إقرار التعددية السياسية في دستور 1989، حيث صدر أول قانون للانتخابات عام 1989 المعدل و المتمم بقانون الانتخابات لعام 1991. تمّ فيه الأخذ بنظام التمثيل بالأغلبية على القائمة في أول تجربة انتخابات تشريعية تعددية نظمت عام 1991، لكنّ هذا النمط من التمثيل تمّ إلغاءه و تعويضه بنمط التمثيل النسبي في قانون الانتخابات رقم 97/ 08 المؤرخ في 17 مارس 1997

7- تفاصيل أكثر حول تصريح السيد "صديق شهاب" الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي أنظر موقع الجزيرة نت، "صديق شهاب ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة قرار يفتقر للبصيرة" موقع الجزيرة نت، 2019/03/20 www.aljazira.net

8- تنص المادة (102) من دستور 2016 على حالات شغور منصب رئيس الجمهورية. أنظر: الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/16 يتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016،(الجريدة الرسمية، العدد 14 ،يوم2016/03/07)، ص 20.

9- الجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 266/19 مؤرخ في 2019/10/02، يتضمن تعيين أعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و رئيسها،(الجريدة الرسمية، العدد61، يوم 2019/10/03)، ص 5- 6

أما بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية فأكدت التشريعات الانتخابية الجزائرية على الاقتراع العام المباشر و السري أي نظام الانتخاب الفردي.[10]

أبقى المشرع الجزائري منذ 1997 على نمط التمثيل النسبي بالقائمة في قانون الانتخابات رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، و في قانون الانتخابات رقم 16/ 10 المؤرخ في 25 أوت 2016، و حتى في قانون الانتخابات رقم 08/19 المؤرخ في 14سبتمبر 2019 الذي ركزت تعديلاته على محورين أساسيين ،الأول يتعلق بتحضير و تنظيم العملية الانتخابية، و الثاني يخص تنظيم الانتخابات الرئاسية .[11]

في سياق متصل بالتحولات السياسية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر عقب الحراك الشعبي عام 2019 تم الاستفتاء على دستور 01 نوفمبر 2020، أعقبه صدر القانون العضوي للانتخابات رقم 01/21 المؤرخ في 10 مارس 2021 ،و قد تضمن مجموعة من الأحكام الأساسية، لعلنا - ضمن هذا الاطار- نقتصر على أهمها :[12]

- التأكيد على استقلالية و حياد السلطة المكلفة بالعملية الانتخابية.
- أخلقة الحياة السياسية بعيدا عن التأثير المادي" المال الفاسد".
- دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تحضير و تنظيم و تسيير و الاشراف على مجموع العمليات الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج المؤقتة.
- نص على أن انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية و الوطنية بواسطة نمط الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي دون مزج.
- ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها.
- تضطلع المحكمة الدستورية بضبط النتائج النهائية للانتخابات و إعلانها.

2-2- تنظيم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و صلاحياتها:

تم استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات- لأول مرة في الجزائر- يوم 2019/09/14 كهيئة مشرفة على تنظيم الانتخابات من جهة ، و الرقابة على العملية الانتخابية من جهة ثانية، و يعود الفضل في هذا المكسب للحراك الشعبي السلمي ، بالرغم من مطالب العديد من الأحزاب السياسية المعارضة قبل هذا التاريخ بسحب تنظيم الانتخابات من وزارة الداخلية، نتيجة الخروقات و التزوير الكبير الذي شهدته مختلف المحطات الانتخابية السابقة سواء الانتخابات الرئاسية في 2014، أو الانتخابات البرلمانية و المحلية في 2017 .

تتمتعالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالشخصية المعنوية و بالاستقلالية الإدارية و المالية يقع مقرها بالجزائر العاصمة. تتشكل من مجلس السلطة المستقلة، و هو عبارة عن جهاز تداولي يضم 20 عضوا و

---

[10]- الجمهورية الجزائرية، قانون العضوي رقم 97/ 08 المؤرخ في 17 مارس 1997 المتضمن نظام الانتخابات.

[11]- الجمهورية الجزائرية، القانون العضوي رقم 08/19 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019 يعدل و يتمم القانون العضوي رقم 10/16 المؤرخ في 12 أوت 2016 و المتعلق بنظام الانتخابات ،(الجريدة الرسمية، العدد 55، يوم 2019/09/15)، المادة 13 مكرر- المادة 139، ص 13 و 18.

[12]- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01/21 المؤرخ في 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد17، يوم 2021/03/10).

جهازا تنفيذيا يتمثل في رئيس السلطة المستقلة، يعينهم رئيس الجمهورية لعهدة مدتها 06 سنوات غير قابلة للتجديد، حسب القانون العضوي للانتخابات رقم 01/21.[13]

أما على المستوى المحلي فتوجد مندوبيات للسلطة المستقلة على مستوى كل ولاية و تساعدها مندوبيات على مستوى البلديات، كما يمتد نشاط السلطة المستقلة إلى خارج الوطن، حيث توجد مندوبيات لدى الممثليات الدبلوماسية و القنصلية.[14]

استبعد المشرع الجزائري من تشكيلة هذا المجلس المعينون في وظائف عليا للدولة و الشخصيات الحكومية و الحزبية التي يمكنها أن تؤثر في نزاهة العملية الانتخابية ، و في المقابل شملت التركيبة البشرية للسلطة المستقلة مختلف الكفاءات العلمية ، القضائية، المدنية و غيرها....و هذا من أجل ضمان تحضير و إجراء الانتخابات بكل نزاهة و شفافية و حياد دون تمييز بين المترشحين، أما عن صلاحيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فيمكن إجمالها في النقاط التالية:[15]

- إعداد القوائم الانتخابية و مراجعتها داخل و خارج الوطن، و إعداد و تسليم بطاقة الناخب.
- تنظيم العملية الانتخابية و الإشراف عليها.
- الإشراف على عملية فرز الأصوات و الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات
- تنسّق مع السلطات الأمنية من أجل تأمين عملية الانتخابات لضمان سيرها
- تلقي العرائض و التبليغات و الاحتجاجات المتعلقة بالعملية الانتخابية الواردة سواء من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات أو من أحد المترشحين، و تنظر و تفصل فيها طبقا لأحكام التشريع الساري المفعول .
- إخطار السلطات العمومية المعنية بأي ملاحظة أو خلل أو نقص يسجل مرتبط بنطاق اختصاصها من شأنه التأثير على تنظيم العمليات الانتخابية، و بالتالي يجب على السلطات المعنية العمل بسرعة و في أقرب الآجال لتدارك النقائص المبلّغ عنها ، و إعلام السلطة المستقلة كتابيا، بالتدابير و المساعي التي باشرتها.

سعت السلطة المستقلة للانتخابات في الجزائر منذ نشأتها الأولى إلى تحقيق هدفين أساسيين- من وجهة نظرنا-، يرتبطان بنزاهة العملية الانتخابية و هما:

- إحداث قطيعة مع الممارسات الإدارية الفاسدة التي كانت تقوم بها الإدارة من خلال تزويرها لمختلف العمليات الانتخابية السابقة سواء الرئاسية لسنة 2014، أو البرلمانية و المحلية لسنة 2017، أو الاستحقاقات الانتخابات التي قبلها مثل البرلمانية و المحلية لسنة 1997 منذ إقرار التعددية السياسية في الجزائر سنة 1989.
- تحقيق مبدأ سيادة الشعب، - كما طالب به المواطنون الجزائريون في الحراك الشعبي السلمي الذي انطلق يوم 22 فبراير2019- و ذلك بتطبيق المادة 07 و 08 و تنظيم انتخابات حرة وشفافية، تعبّر عن إرادة الشعب، و تفرز اختياره الحقيقي.

3- قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعامي2019 و2024:

في خضم الحراك الشعبي السلمي الذي انطلق في الجزائر منذ 22 فبراير 2019، و بين مؤيد و معارض لإجراء الانتخابات الرئاسية يوم 12 ديسمبر 2019 ، قام 22 مترشحا للانتخابات الرئاسية بإيداع

[13]- المادة 19 و 20 من القانون العضوي للانتخابات رقم 01/21، نفس المرجع، ص 10

[14]- المادة 32 و 37 من القانون العضوي للانتخابات رقم 01/21، نفس المرجع ، ص 12.

[15]- المواد من 10 إلى 14، نفس المرجع، ص 10.

ملفاتهم لدى السلطة المستقلة للانتخابات خلال شهر نوفمبر من نفس السنة. عقب فصلها في صحة الترشيحات لرئاسة الجمهورية بقرار معلل قانونيا،أعلن رئيس السلطة المستقلة السيد "محمد شرفي" عن قبول 05 ملفات للمترشحين للرئاسيات يوم 12/12/ 2019 و الذين توفرت فيهم الشروط الدستورية و القانونية ، كما أعلن المجلس الدستوري يوم 09 نوفمبر 2019 - بعد دراسته و فصله في طعون 09 مترشحين- عن القائمة النهائية للمترشحين لرئاسة الجمهورية، و هي نفس القائمة النهائية للمترشحين الخمسة 05 المقبولين من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و هم السادة:[16]

- السيد " بن قرينة عبد القادر " رئيس حزب البناء الوطني، عضوا سابقا في حركة مجتمع السلم.
- السيد " بن فليس علي"، رئيس حزب طلائع الحريات، عضوا سابقا في حزب جبهة التحرير الوطني.
- السيد " بلعيد عبد العزيز " ، رئيس حزب جبهة المستقبل، مناضلا سابقا في حزب جبهة التحرير الوطني.
- السيد " تبون عبد المجيد"، مترشحا حرا ، عضوا سابقا في حزب جبهة التحرير الوطني.
- السيد " ميهوبي عز الدين "، رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالنيابة.

نظمت السلطة المستقلة للانتخابات- لأول مرة في الجزائر- مناظرة تليفزيونية تاريخية بين المترشحين الخمسة(05) لمنصب رئيس الجمهورية يوم 06 ديسمبر 2019 بثتها القنوات التلفزيونية العمومية ، و القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، حيث عرض و أجاب كل مترشح من خلال برنامجه الانتخابي على أسئلة الصحفيين، و من خلالها على انشغالات المواطنين.

جرت الانتخابات الرئاسية في الجزائر يوم 12/12/ 2019 -كما كان مقرر لها- في ظروف أمنية مشددة، و كان قد سبقها إدلاء الجالية الجزائرية بأصواتها بالخارج. بلغ العدد الإجمالي للناخبين كما يلي :[17]

- الناخبون المسجلون على مستوى التراب الوطني (23.559.853).
- العدد الإجمالي للناخبين المسجلين (24.464.161).
- الناخبون المصوتون على مستوى التراب الوطني (9.675.515).
- العدد الإجمالي للناخبين المصوتين (9.755.340).
-نسبة المشاركة على مستوى التراب الوطني41.07%
-نسبة المشاركة العامة 39.88%
- الأصوات الملغاة (1.244.925)
- الأصوات المعبر عنها (8.510.415).
- الأغلبية المطلقة (4.255.209).

جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 12 /12/ 2019 مرتبة تنازليا حسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح كما يلي:[18]

---

[16]- قرارات المجلس الدستوري التسعة 09 المتضمنة رفض طعون المترشحين من الرقم 19/27 إلى 19/35. و كذا القرار رقم 19/36 المتضمن القائمة النهائية للمترشحين لرئاسة الجمهورية. تفاصيل أكثر أنظر: الجمهورية الجزائرية، قرار المجلس الدستوري رقم 36/ق م د/19 المؤرخ في 2019/11/09،(الجريدةالرسمية، العدد67، ليوم 10/ 11/ 2019)، ص17

[17]- الجمهورية الجزائرية، إعلان المجلس الدستوري رقم 03/إ م د/19 مؤرخ في 16 /12/ 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية(الجريدة الرسمية، العدد78، ليوم 18/12/ 2019)، ص17

-السيد "تبون عبد المجيد" ب(4.947.523) بنسبة 58.13%.
- السيد " بن قرينة عبد القادر " ب (1.477.836) بنسبة 17.37%
- السيد " بن فليس علي" ب (897.831) بنسبةنسبة المشاركة العامة 10.55%
- السيد ميهوبي عز الدين" ب (619.225) بنسبة07.28%
- السيد "بلعيد عبد العزيز" خامسا ب (568.00) بنسبة 06.67%

من خلال القراءة الأولية لنتائج تلك الانتخابات و تحليل نسبة المشاركة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- أشاد الكثير من المراقبين للشأن السياسي للجزائر بنزاهة الانتخابات الرئاسية ليوم 2019/12/12 ، بسبب تنظيمها و مراقبتها من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من جهة، و قبول المترشحين بنتائجها، بدليل عدم تلقي المجلس الدستوري أي طعن في نتائج الانتخابات الرئاسية من جهة ثانية، بالرغم من انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات و التي بلغت عام 2019 نسبة 39.88% مقارنة بالانتخابات الرئاسية لعام 2014 والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 50.70 من المئة لتمرير عهدة رابعة لرئيس عاجز عن أداء وظائفه الدستورية و شهدت تزويرا كبيرا بسبب تنظيمها من وزارة الداخلية.

- يرجع انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019، من جهة إلى فقدان الشعب الجزائري الثقة في الحكومات المتعاقبة، نتيجة تزوير الانتخابات السابقة "الرئاسية لسنة 2014 و البرلمانية و المحلية لسنة 2017" و ما قبلها، و من جهة ثانية نتيجة انقسام المواطنين بين مؤيد و معارض لانتخابات 2019 و للمترشحين الخمسة لمنصب رئيس الجمهورية، خاصة في ظل ظروف الحراك الشعبي المشحونة، و من جهة ثالثة نتيجة فساد النظام السياسي و الإداري و اختلاس أموال الشعب الجزائري.

- حاول البعض داخل و خارج الوطن التشويش على الانتخابات الرئاسية، و تعطيلها من خلال ممارسة العنف ، و تحطيم بعض مكاتب التصويت في كل من ولاية بجاية و تيزي وزو ، لذا جاءت نسبة المشاركة في هاتين الولايتين متدنية، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة فيهما 03 من المئة.

- بإعلان رئيس السلطة المستقلة للانتخابات عن النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية و حصول السيد "عبد المجيد تبون" على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبّر عنها ،أصبح ثامن رئيس للجمهورية الجزائرية. يمكن إرجاع أسباب فوزه في هذه الانتخابات إلى مواقفه الصريحة و خبرته الإدارية و الحكومية بشأن العديد من القضايا الداخلية في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، و كذا من القضايا الدولية و الدبلوماسية مثل علاقة الدولة الجزائرية بفرنسا و المغرب، في حين أعلن السيد " بن قرينة عبد القادر " بأن حزبه أصبح يمثل القوة السياسية الأولى في البلاد ، أمّا السيد" بن فليس علي" فقد قرر الانسحاب من رئاسة حزبه و من النشاط السياسي.

- عقب الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية عقد المترشح الفائز السيد "عبد المجيد تبون" ندوة صحفية يوم 219/12/13، شكر فيها الشباب الذين انتخبوه،و دعاه م للحوار، و وصف الحراك الشعبي بالمبارك، ، كما شكر القوات المسلحة و تحديدا قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي ، و باقي القوات الأمنية، كما شكر رئيس الدولة المؤقت، و رئيس السلطة المستقلة للانتخابات على تحمل المسؤولية ، وكل فئات المجتمع، و كذا الجالية الوطنية بالخارج. لكنه لم يشكر الحكومة و وزيرها الأول السيد " نور الدين بدوي" نظرا لقيام بعض الولاة بدعم المترشح "عز الدين ميهوبي" ، أثناء حملته الانتخابية.

---

[18]- أنظر: النتائج النهائية و الرسمية للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 في إعلان المجلس الدستوري رقم 03/19، نفس المرجع، ص17

أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 2024

أعلن رئس الجمهورية استدعاء الهيئة الناخبة لإجراء الانتخابات الرئاسية المسبقة و التي تم تقديمها عن موعدها المحدد في 12 ديسمبر 2024 طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 182/24 المؤرخ في 08 جوان 2024، أي تم تقديمها ب 03 أشهر عن تاريخ انتهاء عهدة رئيس الجمهورية.

جرت الانتخابات الرئاسية في الجزائر يوم 2019/09/07، و كان قد سبقها إدلاء الجالية الجزائرية بأصواتها بالخارج. بلغ العدد الإجمالي للناخبين كما يلي:[19]

- الناخبون المسجلون على مستوى التراب الوطني (23.486.061).
- الناخبون المسجلون على مستوى المراكز الدبلوماسية و القنصلية (.865.490)
- العدد الإجمالي للناخبين المسجلين داخل الوطن و خارجه (24.351.551).
- العدد الإجمالي للناخبين المصوتين (11.226.065).

-نسبة المشاركة العامة 46.10%.

- أوراق التصويت الملغاة (1.764.637)
- الأصوات المعبر عنها (9.461.428).
- الأغلبية المطلقة (4730.715).

جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 07 /09/ 201924 مرتبة تنازليا حسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح كما يلي:[20]

- السيد " تبون عبد المجيد" ب(7.976.291) بنسبة 84.30%
- السيد " حساني شريف عبد العالي " ب (904.642) بنسبة 09.56.%
- السيد " أشيش يوسف"ب (580.495) بنسبة 06.14%

من خلال القراءة الأولية لنتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2024 مقارنة بانتخابات عام 2019، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ارتفاع في نسبة المشاركة العامة في الانتخابات الرئاسية لعام 2024 إلى 46.10 %[21]

مقارنة بنسبة المشاركة العامة و التي بلغت في انتخاباتعام 2019 نسبة 39.88

بالإضافة إلى النسبة الكبيرة من الممتنعين عنالتصويت أو المصوتين بالورقة البيضاء، و هو ما يعد شكلًا من أشكال المقاطعة السياسية،و تعبير عن فقدان الثقة بالمؤسسات القائمة و بالعملية الانتخابية.

- انخفاض عدد المترشحين المقبولين في هذا الاستحقاق الانتخابي إلى 03 مترشحين مقارنة بالانتخابات الرئاسية لعام 2019 التي بلغ فيها عدد المترشحين المقبولين 05 ، حيث دعمت 04 أحزاب سياسية سبق لها و أن قدمت مرشحين عنها في انتخابات عام 2019 و هي "حركة البناء الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي ، جبهة المستقبل و حزب طلائع الحريات" ترشيح الرئيس "عبد المجيد تبون" لعهدة ثانية، كما دعمه حزب جبهة التحرير الوطني .

---

[19]- الجمهورية الجزائرية، إعلان المجلس الدستوري رقم 09/إ م د/24 مؤرخ في 14 /09/ 2024 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية، (الجريدة الرسمية، العدد63، يوم 09/15/ 2024)،

[20]-) أنظر النتائج النهائية و الرسمية للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 في إعلان المجلس الدستوري رقم 09/24، نفس المرجع، ص07

[21]- نفس المرجع، ص07

- تمكّن " عبد المجيد تبون" من حسم نتيجة الانتخابات من الجولة الأولى، مثلما كان متوقعًا ، و قد أرجع البعض سبب هذا الفارق الكبير في النتائج ، من جهة إلى كون المرشحين المنافسين للرئيس غير معروفَين على نطاق واسع، نظرًا لحداثة عهدهما برئاسة حزبيهما، و من جهة ثانية إلى غياب منافسين من الوزن السياسي الثقيل.
- رغم الهدوء الذي شهدته الحملة الانتخابية فقد تم تسجيل اتهامات لوسائل الإعلام العمومية بعدم الحياد، بسبب تخصيص مساحة أكبر للرئيس المنتهية ولايته، مقارنةً ببقية المرشحين المنافسين.
- خلت الحملة الانتخابية للمترشحين من الاتهامات المتبادلة المباشرة ، باستثناء انتقادات ضمنية وجّهها مرشحَا المعارضة لحصيلة الرئيس "تبون"، في المجالَين السياسي والاقتصادي ، في حين ركز خطاب الرئيس على فكرة التآمر على البلاد، و محاولة استهدافها من قوى خارجية، و على ابراز ما اعتبرها انجازات تحققت خلال عهدته الأولى (2019-2024).
- قدم المرشحين "عبد العالي حساني شريف" و "يوسف أوشيش" طعنان لدى المحكمة الدستورية ،معترضان عن النتائج الأولية التي أعلن عنها رئيس السلطة المستقلة للانتخابات ، و قد قبلت المحكمة الطعنين، و تأكدت من عدم تطابق النتائج الأولية المعلن عنها مع المحاضر الرسمية المودعة لدى المحكمة الدستورية من طرف رؤساء اللجان الانتخابية الولائية [22] ،كما طالب المرشحين في بيانين منفصلين ، بحل السلطة الوطنية المستقلة الانتخابات.
- عقب قيام المحكمة الدستورية بتصحيح الأخطاء المادية التي وقعت فيها السلطة المستقلة للانتخابات أثناء ا إعلانها النتائج المؤقتة للانتخابات أصبحت نسبة المشاركة العامة46.10و ما حصل عليهالرئيس الفائزهو نسبة 84.30 و ليس نسبة 94 كما أعلنت عنه السلطة المستقلة من قبل.[23]

يمكن القول أن التسرع في حساب نتائج محاضر الانتخابات الرئاسية لعام 2024 و الأخطاء التي شابت إعلان السلطة المستقلة للنتائج الأولية ، قد أدى إلى الاضرار بمصداقية هذه الهيئة المستحدثة، و التي تعول عليها الأحزاب السياسية و المترشحين المستقلين، لضمان نزاهة الاستحقاقات الانتخابية القادمة ، ما عجل من انهاء مهام رئيس السلطة المستقلة للانتخابات السيد " محمد شرفي".

الخاتمة:

- لجأ المشرع الجزائري لأول مرة إلى تأسيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لتنظيم و مراقبة الانتخابات، بعد أن أثبتت الإدارة "وزارة الداخلية" عجزها في كل استحقاق انتخابي عن تنظيم انتخابات حرة و نزيهة ، و من ثم فإن إحالة العملية للسلطة المستقلة للانتخابات سيساهم -دون شك- في نزاهة الانتخابات ويضمن للناخبين وصول أصواتهم بصورة حرة و شفافة ، و هو ما تحقق إلى حد كبير في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت عامي 2019 و 2024.
- لا يعدّ وجود المراقبين الدوليين -بحدّ ذاته- شرطا كافيا من أجل ضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها، فقد تعلّمت السلطة السياسية في الجزائر كيف تتعامل مع المراقبين الدوليين، وكيف تضعهم في الإطار الذي يضمن بقاءهم تحت سيطرتها، و من ثم فقد كشفت الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2014 عن خروقات و تجاوزات

[22]- الجمهورية الجزائرية، قرار رقم 08/ق م د/24 مؤرخ في 12 /09/ 2024 يتعلق بالطعن في النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية المسبقة ليوم 07 سبتمبر2024،(الجريدة الرسمية، العدد63، يوم 12/09/ 2024)، ص03-05.
[23]- النتائج النهائية و الرسمية للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 في إعلان المجلس الدستوري رقم 09/24، مرجع سابق، ص07

كبيرة تمثلت في تزوير الانتخابات لصالح مرشح السلطة آنذاك ،بالرغم من وجود المراقبين الدوليين، و في المقابل نزاهة العملية الانتخابية عامي 2019 و 2024 بالرغم من عدم وجود مراقبين دوليين.

- لأول مرة في تاريخ الانتخابات الجزائرية تعلن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية، و كذا عن نسبة المشاركة ،خاصة بعد إبعاد وزارة الداخلية و إداراتها المحلية عنها و إسناد عملية تنظيم و مراقبة العملية الانتخابية للسلطة المستقلة للانتخابات، لكن لا تزال هذه الهيئة تفتقد إلى الخبرة و المصداقية، خاصة و أن المعارضة السياسية في الانتخابات الرئاسية لعام 2024 سجلت عليها تجاوزات و أخطاء في إعلان النتائج الأولية، بل و طالبت بحلها.

- رغم ما نص عليه القانون العضوي لنظام الانتخابات من إجراءات قانونية و إدارية- تساهم في نزاهة العملية الانتخابية و شفافيتها- لكنها تبقى غير كافية، لأن العملية الديمقراطية تتطلب ترسيخ الثقافة السياسية التي تقوم على فكرة المواطنة و التداول السلمي للسلطة من طرف المترشحين المنتسبين للأحزاب السياسية، أو المستقلين ،و الدور الحيادي و الشفاف للجان الانتخابية البلدية و الولائية ، و اللجان الدبلوماسية و القنصلية في التحضير و الإشراف على العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في مجال تنظيم و مراقبة العملية الانتخابية، و احترام حقوق الناخبين و المرشحين.

مراجـــع و هوامش الدراسة:

([1])شهدت المؤسسة العسكرية تغييرات هيكلية .عقب إنهاء مهام رئيس "دائرة الاستعلامات والأمن" توفيق مدين" يوم 2015/09/10 بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في جانفي 2016 تم استحداث هيكل جديد أطلق عليه "مديرية المصالح الأمنية، تابع لرئاسة الجمهوريةبديلا عن دائرة الاستعلامات و الأمن..

([2]) مثل رئيس منتدى المؤسسات السابق "علي حداد" ، الوزيرين الأولين السابقين "عبد المالك سلال" ، و "أحمد أويحي"، عائلة "عبد الغني الهامل" المدير السابق للأمن الوطني، عائلة " كونيناف"، عائلة "طحكوت"، و وزير الصناعة الهارب "شوارب عبد السلام"..... و غيرهم من الوزراء السابقين في عهد "بوتفليقة"، المسجونين و المتابعين من طرف القضاء الجزائري بتهم تتعلق بالفساد الإداري و السياسي و بنهب المال العام.

([3]) تشير بعض المصادر الاقتصادية الجزائرية بأن طريق السيار شرق/غرب كلف أكثر من 11 مليار دولار، وتصاعدت قيمة الرشاوى فيه إلى مبالغ خيالية.

([4]) اتجهت السلطة - منذ تعديل قانون النقد و الصرف رقم 17/ 10 المؤرخ في 2017/10/11- إلى التمويل غير التقليدي، حيث صرح وزير المالية السابق "عبد الرحمان راوية" بأن كمية النقود التي طبعها البنك المركزي الجزائري قدرت: ب570 مليار دج عام 2017 و 1815 مليار دج عام 2018 و 580 مليار دج عام 2019. تفاصيل أكثر أنظر، مقال بعنوان "هذه قيمة الأموال التي طبعها بنك الجزائر"، الشروق اليومي، يوم 2018/03/04.

([5]) ظلت القوى غير الدستورية تكتب رسائل عن طريق موظف مكلف بها على مستوى رئاسة الجمهورية، و كانت في كل مرة تنسبها إلى الرئيس "بوتفليقة المريض" أصلا.

([6]) تم استحداث وظيفة نائب الوزير الأول،و تعيين "رمطانلعمامرة" فيه، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95/19 المؤرخ في11 مارس 2019، تمّ إلغاء هذا المنصب يوم 2019/03/31، تحت ضغط الحراك الشعبي الذي رفض حكومة "نور الدين بدوي" ،(الجريدة الرسمية، العدد 15 ،يوم،2016/03/11)، ص 12.

([7]) تفاصيل أكثر حول تصريح السيد "صديق شهاب" الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي أنظر موقع الجزيرة نت، "صديق شهاب ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة قرار يفتقر للبصيرة" موقع الجزيرة نت، 2019/03/20www.aljazira.net

([8]) تنص المادة (102) من دستور 2016 على حالات شغور منصب رئيس الجمهورية. أنظر: الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/16 يتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016،(الجريدة الرسمية، العدد 14 ،يوم2016/03/07)، ص 20.

([9])الجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 266/19 مؤرخ في 2019/10/02، يتضمن تعيين أعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و رئيسها،(الجريدة الرسمية، العدد61، يوم 2019/10/03)، ص 5- 6

([10]) الجمهورية الجزائرية، قانون العضوي رقم 97/ 08 المؤرخ في 17 مارس 1997 المتضمن نظام الانتخابات.

([11])الجمهورية الجزائرية، القانون العضوي رقم 08/19 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019 يعدل و يتمم القانون العضوي رقم 10/16 المؤرخ في 12 أوت 2016 و المتعلق بنظام الانتخابات ،(الجريدة الرسمية، العدد 55، يوم 2019/09/15)، المادة 13 مكرر- المادة 139، ص 13 و 18.

([12]) الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01/21 المؤرخ في 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد17، يوم 03/10/ 2021).

([13]) المادة 19 و 20 من القانون العضوي للانتخابات رقم 01/21، نفس المرجع، ص 10

([14]) المادة 32 و 37 ، نفس المرجع ، ص 12.

([15]) المواد من 10 إلى 14، نفس المرجع، ص 10.

([16])قرارات المجلس الدستوري التسعة 09 المتضمنة رفض طعون المترشحين من الرقم 19/27 إلى 19/35. و كذا القرار رقم 19/36 المتضمن القائمة النهائية للمترشحين لرئاسة الجمهورية. تفاصيل أكثر أنظر: الجمهورية الجزائرية، قرار المجلس الدستوري رقم 36/ق م د/19 المؤرخ في 2019/11/09،(الجريدةالرسمية، العدد67، ليوم 10/11/ 2019)، ص17.

([17]) الجمهورية الجزائرية، إعلان المجلس الدستوري رقم 03/إ م د/19 مؤرخ في 16 /12/ 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية(الجريدة الرسمية، العدد78، ليوم 18/12/ 2019)، ص17

([18]) أنظر: النتائج النهائية و الرسمية للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 في إعلان المجلس الدستوري رقم 03/19، نفس المرجع، ص17.

([19]) الجمهورية الجزائرية، إعلان المجلس الدستوري رقم 09/إ م د/24 مؤرخ في 14 /09/ 2024 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية،(الجريدة الرسمية، العدد63، يوم 15/09/ 2024)،

([20]) أنظر النتائج النهائية و الرسمية للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 في إعلان المجلس الدستوري رقم 09/24، نفس المرجع، ص07.

([21]) نفس المرجع، ص07.

([22]) الجمهورية الجزائرية، قرار رقم 08/ق م د/24 مؤرخ في 12 /09/ 2024 يتعلق بالطعن في النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية المسبقة ليوم 07 سبتمبر2024،(الجريدة الرسمية، العدد63، يوم 12/09/ 2024)، ص03-05.

([23]) النتائج النهائية و الرسمية للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 في إعلان المجلس الدستوري رقم 09/24، مرجع سابق، ص07.